A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/49/388
22 September 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
البند ٣٧ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق

المساعدة المقدمة لتعمير لبنان وتنميته

تقرير الأمين العام

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
مقدمة		١	٣
أولا -	الحالة العامة	٢ - ٣١	٣
	ألف - الحكومة	٢ - ٣	٣
	باء - الاقتصاد	٤ - ١٢	٣
	جيم - حالة الطوارئ	١٣ - ١٤	٦
	دال - التعمير	١٥ - ٢٧	٦
	هاء - المهجرون	٢٨ - ٣١	١٠
ثانيا -	دور منظومة الأمم المتحدة وأنشطتها	٣٢ - ١١٧	١١
	ألف - المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة لتعمير لبنان وتنميته	٣٥ - ٤٨	١١

* A/49/150.

071094 061094 94-36516

المحتويات (تابع)

		الفقرات	الصفحة
باء -	الأمانة العامة للأمم المتحدة	٤٩ - ٥٥	١٥
جيم -	منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)	٥٦ - ٦٣	١٦
دال -	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٦٤ - ٧٤	١٧
هاء -	وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى	٧٥ - ٨٢	١٩
واو -	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	٨٣ - ٨٥	٢١
زاي -	برنامج الأغذية العالمي	٨٦	٢٢
حاء -	برنامج الأمم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات . . .	٨٧	٢٢
طاء -	منظمة العمل الدولية	٩٠ - ٩٥	٢٣
ياء -	منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة	٩٦ - ١٠٠	٢٤
كاف -	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة	١٠١-١٠٥	٢٥
لام -	منظمة الصحة العالمية	١٠٦-١٠٩	٢٥
ميم -	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	١١٠-١١٢	٢٦
نون -	البنك الدولي	١١٣-١١٦	٢٧
سين -	صندوق النقد الدولي	١١٧	٢٧
ثالثا -	النتائج	١١٨-١١٩	٢٩

مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير إلى الجمعية العامة عملا بمقرر الجمعية العامة ٤٨/٤٥٠. وهو يقدم وصفا موجزا للتقدم المحرز في لبنان في الفترة بين ١ آب/أغسطس ١٩٩٣ و ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٤ في تنفيذ أحكام القرار ٤٧/١٥٥ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢.

أولا - الحالة العامة

ألف - الحكومة

٢ - منذ تعيين الحكومة الحالية في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢، أصبح التعمير والإنعاش على الصعيد الوطني أمرا ظاهرا في الحياة اليومية في لبنان. وارتفعت ثقة الأعمال التجارية، وزادت قيمة العملة المحلية مقابل الدولار، وأبدى المانحون الدوليون استعدادهم للمساهمة في تعمير لبنان وانتعاشه الاقتصادي. وتمشيا مع تلك التطورات وعملا على تحقيق أهداف اتفاق الطائف، واصلت الحكومة اللبنانية جهودها لحل القضايا السياسية المحلية وإقامة القانون والنظام في جميع أنحاء البلد. بيد أن الحكومة تعتبر أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي في الجنوب يشكل عقبة في سبيل الانتعاش الوطني.

٣ - وبالرغم من أن الحكومة تركز انتباهها على المصالحة الوطنية والتعمير، فإنها اهتمت أيضا بالقضايا الأخرى، حيث احتلت الحالة في الجنوب اللبناني وعملية السلم في الشرق الأوسط مركز الصدارة في هذه الاهتمامات. ونسق لبنان على نحو وثيق موقفه مع سوريا واختار ألا يشارك في محادثات السلم في الشرق الأوسط المتعددة الأطراف المتعلقة بالقضايا الإقليمية بسبب ما اعتبره عدم إحراز تقدم في محادثاته الثنائية مع اسرائيل. وبالنظر إلى التطورات الإقليمية الهامة والمنظورات المتغيرة، نشأ إدراك متزايد بالحاجة إلى تنسيق السياسة الاقتصادية مع سوريا بغية تحقيق مركز السوق المشتركة في الأجل المتوسط. وقد وقع في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ اتفاق بشأن التعاون والتنسيق في المجال الاقتصادي بين لبنان وسوريا، كما وقعت عدة بروتوكولات واتفاقات اقتصادية تتناول الزراعة والطاقة والسياحة والنقل والمرور العابر ووافق عليها البرلمان اللبناني في شباط/فبراير ١٩٩٤.

باء - الاقتصاد

٤ - أظهر الاقتصاد علامات تحسن مشجعة في عام ١٩٩٣ في ظل برنامج التكيف الهيكلي والاقتصادي الكلي الذي تتبعه الحكومة. وقدر النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٧ في المائة في عام ١٩٩٣ (٧ ٥٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) مقابل ٤ في المائة في عام ١٩٩٢. وكانت القوة وراء تحسن الأداء الاقتصادي هي تدفقات رأسمالية إجمالية قدرها ٤,٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ونمو الاستثمارات الخاصة بنسبة تقدر بـ ٢١,٥ في المائة، حيث بلغت ٢,٤ بليون دولار من

دولارات الولايات المتحدة. وتضاعفت الصادرات في عام ١٩٩٣، حيث بلغ مجموعها أكثر قليلا من بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، ومثلت نسبتها أقل من ١٥ في المائة من الواردات. وأظهر ميزان المدفوعات فائضا يزيد على بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٣. وبلغت احتياطيات المصرف المركزي ١,٦ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة بنهاية عام ١٩٩٣، بزيادة قدرها ١٧٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وانخفض معدل التضخم من ١٣١,١ في المائة في عام ١٩٩٢ إلى ما يقدر بـ ٨,٩ في المائة، وهو أقل مستوى بلغه خلال ١٠ سنوات. وارتفعت قيمة الليرة اللبنانية بنسبة ٦,٩ في المائة من ٨٣٨ ١ إلى ٧١١ ١ ليرة مقابل دولار الولايات المتحدة. وكان التقدم المحرز في المالية العامة مشجعا بنفس الدرجة: حيث انخفضت نسبة العجز العام في عام ١٩٩٢ من ٥٦,٢ في المائة من النفقات إلى ٤٩,٩ في المائة في عام ١٩٩٣. ونتج ذلك الانخفاض من زيادة نسبتها ٧٨,٧ في المائة في الإيرادات، التي ارتفعت من ٩٨٢ بليون ليرة لبنانية إلى ٧٥٥ ١ بليون ليرة لبنانية، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى تحسن عملية التحصيل.

٥ - وخلال النصف الأول من عام ١٩٩٤، أظهرت المؤشرات المالية والاقتصادية الرئيسية أن لبنان يواصل إحراز تقدم نحو انتعاش قوي، بصرف النظر عن التباطؤ الاقتصادي، كما اتضح من انخفاض الصادرات وكساد الاستثمار في القطاعات الانتاجية. واستمر أداء القطاع المالي وقطاع التشييد قويا.

٦ - ومكن نجاح الحكومة في إرساء أساس للاستقرار المالي والنقدي خلال الـ ١٨ شهرا الماضية من إعادة توجيه النفقات المخططة وزيادة الجهود المبذولة لتحقيق انتعاش اقتصادي وتنشيط عملية التعمير. وتبلغ النفقات العامة المخططة لعام ١٩٩٤، ٢,٧ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، بزيادة نسبتها ٢٥ في المائة عن عام ١٩٩٣، وتفصيلها كما يلي: ٣٦ في المائة للنفقات الجارية (٦٠ في المائة في عام ١٩٩٣)؛ و ٢٨ في المائة لخدمة الدين (٤٥ في المائة) في عام ١٩٩٣)؛ و ٣٦ في المائة للاستثمارات (١٥ في المائة في عام ١٩٩٣). وما زالت النفقات المخططة للدفاع، التي تزيد نسبتها على ٢٠ في المائة من مجموع النفقات المخططة (باستثناء مدفوعات سداد الدين)، مرتفعة بالمقارنة بالتعليم (٩ في المائة) والصحة (٥ في المائة). ومن المتوقع خفض عجز الميزانية من ٥٠ في المائة في عام ١٩٩٣ إلى ٤٢ في المائة في عام ١٩٩٤، الأمر الذي من شأنه أن يسهم في زيادة الاستقرار الاقتصادي والنقدي وبالتالي في الانتعاش والنمو الاقتصاديين.

٧ - وقد كثفت الحكومة جهودها وأعطت أولوية عالية في النصف الأول من عام ١٩٩٤ لدعم تنمية القطاع الخاص. ويبدو أن الوجهة الأساسية للسياسة الاقتصادية للحكومة سليمة. وقد بدأ التركيز على خفض العجز، والسيطرة على التضخم، وتحقيق استقرار سعر الصرف، تدريجيا، في تعزيز الثقة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. وسيؤدي تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية إلى تشجيع الانتعاش الاقتصادي والاسهام في تهيئة مناخ للنمو والاستثمار المنتج الأمر الذي يساعد على اجتذاب موارد القطاع الخاص والتمويل الخارجي وتوجيهها نحو التعمير.

٨ - وبالرغم من الأداء الاقتصادي الكلي المرضي، استمرت الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية على صعيد الأسر المعيشية والصعيد الفردي غير مواتية أو صعبة. وكان التأخير في البدء في أنشطة التعمير وما ترتب عليه من تأخر نسبي في تحقيق الانتعاش الاقتصادي وإصلاح الهياكل الأساسية على حساب تحسين الأوضاع الاجتماعية. ومما يبعث على القلق إلى حد كبير عدم وجود مبادرات حكومية لسد أو تضييق الفجوة المتنامية بين الأغنياء والفقراء، فضلا عن غياب مشاركة الحكومة في التنمية خلال الفترة الأخيرة.

٩ - وقد تحسن سجل أداء الخدمات العامة إلى حد ما خلال النصف الأول من عام ١٩٩٤. وكان ارتفاع تكاليف المعيشة أحد العوامل المحددة لإمكانية حصول القطاعات الأفقر من السكان على الخدمات الصحية والتعليمية، وهي القطاعات التي تقدر حاليا بنسبة تصل إلى ٥٠ في المائة من مجموع السكان؛ ونتيجة لذلك، أعيق التطور الصحي والبدني لكثير من الأطفال. وقد وافق البرلمان أخيرا في تموز/يوليه ١٩٩٤ على تسوية محدودة الأثر لأوضاع العاملين في القطاع العام، وهي أول تسوية منذ عام ١٩٩٢.

١٠ - وقد بذلت وزارة شؤون البيئة المنشأة حديثا جهودا مكثفة خلال الفترة قيد الاستعراض للبدء في مجابهة المشاكل البيئية الجسيمة الواسعة النطاق. ويتصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي الجهود المبذولة لدعم وضع السياسات وبناء القدرات على الصعيد الوطني في هذا الصدد.

١١ - وبغية القضاء على زراعة المحاصيل غير المشروعة وتخفيض الاتجار بالمخدرات، ضاعفت الحكومة اللبنانية، بدعم من الحكومة السورية، جهودها خلال الفترة قيد الاستعراض. وأصبحت زراعة المحاصيل غير المشروعة هامشية، كما أكدته البعثة التي أوفدتها الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات خلال الربع الثاني من عام ١٩٩٤. إلا أن الحالة في قضائي شمال البقاع والهرمل تحتاج على وجه الاستعجال إلى دعم شامل باستثمارات لتوليد دخل بديل واستثمارات واسعة النطاق في الهياكل الأساسية العامة والخدمات. وما زال الاتجار بالمخدرات وتجهيزها موضع قلق بالغ.

١٢ - وقد كان الأداء الاقتصادي الكلي مرضيا خلال الفترة التي يشملها التقرير. ومع ذلك، يلزم الاضطلاع بمبادرات جديدة لتنشيط الانتعاش الاقتصادي ولمواجهة المشاكل الاجتماعية والمؤسسية. ومن المهم أيضا أن تتخذ الحكومة عددا من التدابير الهيكلية، بما في ذلك كفالة توفير المساكن للمهجرين من السكان وإعادة إدماجهم؛ والاستثمار في الموارد البشرية وإعادة تدريب القوى العاملة؛ والبدء في الاصلاح الضريبي لإرساء قاعدة ضريبية مستقرة وزيادة العائدات بأسلوب منصف؛ وإصلاح الإدارة بغرض إعادة إنشاء إدارة تنافسية واستخدام الموارد بكفاءة.

جيم - حالة الطوارئ

١٣ - استجابت الحكومة فورا وبتصميم على الصعد الدبلوماسية والسياسية والانسانية للهجمات الاسرائيلية على لبنان في أعقاب عمليات القصف الصاروخي التي وقعت على شمالي اسرائيل في نهاية تموز/يوليه ١٩٩٣. وقررت رفع درجة لجنة الاغاثة العليا إلى لجنة وزارية برئاسة رئيس الوزراء. وتضطلع لجنة الاغاثة العليا بالمسؤولية عن وضع السياسات فضلا عن توجيه وتنسيق عمليات الاغاثة الطارئة بصفة عامة.

١٤ - ولأول مرة في تاريخ عدم الاستقرار في الجنوب اللبناني الذي استمر لسنوات كثيرة، حدثت استجابة وطنية حقا ضمت جميع عناصر القطاعين العام والخاص، بدعم من منظومة الأمم المتحدة. وأسفرت التدابير التي تتسم بالتصميم في بداية الأمر عن تلبية الاحتياجات الطارئة الماسة. وبالاضافة إلى ذلك، قامت الحكومة بوزع جميع مواردها المحدودة. وبناء على طلب الحكومة، قامت بعثة مشتركة بين الوكالات تابعة للأمم المتحدة لتقييم الاحتياجات الإنسانية أوفدت إلى الجنوب اللبناني وغرب البقاع بتحديد احتياجات الانعاش الطارئة، وتم الوفاء بمعظمها.

دال - التعمير

١ - تخطيط الانعاش

١٥ - واصلت الحكومة اعطاء الأولوية إلى عملية التخطيط مع زيادة التركيز على الانعاش في الأجلين المتوسط والطويل وعلى احتياجات التنمية. وقدم مجلس الإنماء والإعمار إلى الحكومة في مطلع عام ١٩٩٤ المشروع النهائي لخطة آفاق سنة ٢٠٠٠، وهي خطة وطنية لمدة ١٠ سنوات. وترمي الخطة إلى أن يعود لبنان لاحتلال مكانه بين دول العالم ذات الدخل فوق المتوسط بحلول سنة ٢٠٠٠. وترتكز الخطة على مسارات عمل ثلاثة: إعادة إنشاء الهياكل الأساسية المناسبة بصورة شاملة، بما في ذلك الهياكل الأساسية الاجتماعية؛ ووالتوزيع الإقليمي المتوازن للاستثمارات العامة؛ وتشجيع تنمية القطاع الخاص عن طريق توفير الحوافز على زيادة الوفورات. وسيتم تنفيذ الخطة على ثلاث مراحل بكلفة قدرها ١٣ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، (بما في ذلك الفائدة وتكاليف خدمة القروض). وستشكل القروض والمنح الأجنبية حوالي ٥٩ في المائة (٧,٦ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) من مجموع النفقات، وتبلغ مساهمة الحكومة حوالي ٤١ في المائة (٥,٣ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة).

٢ - التنفيذ

١٦ - تتألف المرحلة الأولى من البرنامج الوطني للتعمير الطارئ والبرنامج الموازي للإنعاش والتنمية. وتم وضع البرنامج الوطني للتعمير الطارئ في عام ١٩٩٢ وهو برنامج مدته ثلاث سنوات بمبلغ ٢,٢٤ بليون دولار

من دولارات الولايات المتحدة ويرمي إلى إصلاح الهيكل الأساسي للخدمات العامة وتخفيف المشاكل الاجتماعية. وتم إعداد هذا البرنامج بالتشاور الوثيق والواسع النطاق مع البنك الدولي؛ وهو يتألف من مبلغ ٥٢١ ١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في شكل استثمارات عامة عالية التأثير، و ٣٥٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في شكل ائتمانات ممنوحة إلى القطاع الخاص و ٣٦٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في شكل مساعدة تقنية.

١٧ - ويتألف البرنامج الموازي للإنعاش والتنمية من العناصر الإضافية التي تم تحديدها بوصفها عناصر أساسية للتنفيذ أثناء السنوات الثلاث الأولى. وهو يكرس ثلث مجموع نفقاته لزيادة عدد مشاريع البرنامج الوطني للتعمير الطارئ، والثلثين لمشاريع جديدة في ميدان الهياكل الأساسية. كما يرمي البرنامج الموازي للإنعاش والتنمية إلى تحسين الخدمات الاجتماعية والإسكان والتوطين والمرافق الصحية والبيئة على نحو أكثر اطرادا، سعيا إلى تعزيز الاستقرار الاجتماعي وحركية الإنعاش فيما بين السكان اللبنانيين على السواء. ويعتمد النجاح في تنفيذ هذين البرنامجين على اتخاذ اجراءات صارمة للاضطلاع بالتعديلات المالية والاصلاحات المؤسسية اللازمة لتوسيع نطاق القدرات المتعلقة بتشغيل وصيانة المرافق وتحسين هذه القدرات، بالإضافة إلى إدارة عبء الدين.

١٨ - وتم الشروع أخيرا في تنفيذ المشاريع في إطار البرنامج الوطني للتعمير الطارئ/البرنامج الموازي للإنعاش والتنمية في منتصف عام ١٩٩٣. وتتعلق الالتزامات المبدئية بصورة رئيسية بقطاعات الكهرباء، والمواصلات السلكية واللاسلكية، والمياه، والنفايات، والتعليم. في نهاية أيار/مايو ١٩٩٤، كان هناك ٣٨٠ عقدا قائما تمثل أعمال البناء والخبرات الاستشارية بمبلغ ٦٢٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وفي تموز/يوليه ١٩٩٤ بوجه عام كانت هناك مشاريع بقيمة ٢,٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة إما قيد التنفيذ، وإما جاهزة للتنفيذ أو في طور طرحها للمناقصة.

١٩ - وهناك مشاريع هامة قيد التنفيذ في قطاعات الخدمات العامة الرئيسية التالية: (أ) الكهرباء (إصلاح المصانع الحرارية والمائية لتوليد الطاقة الكهربائية (٦٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة)، وإصلاح خطوط البث والمحطات الفرعية (٨٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة)، وإصلاح شبكات التوزيع في منطقة بيروت الكبرى (٤٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة)، وخارج منطقة بيروت الكبرى (٥٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة))؛ (ب) الاتصالات السلكية واللاسلكية (عقود أجهزة التوصيل لمليون خط (٧٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة)، وخبرة استشارية لاصلاح الشبكة (١٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة))؛ (ج) إمدادات المياه (أعمال اصلاح إمدادات المياه للسنة الأولى (لخمس مجموعات، ٣٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة))؛ (د) النقل (تطوير المهبط الشرقي وأماكن وقوف السيارات في مطار بيروت الدولي (٨٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة)، وإصلاح الطرق والخدمات في منطقة بيروت وتحسين مستواها (٣٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة)، وتحسين مستوى الطرق والخدمات في ضواحي بيروت الجنوبية (٢٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة)، وخدمات استشارية بشأن إنشاء طريق يطوق المحيط الدائري لبيروت (١٣ مليون دولار من دولارات

الولايات المتحدة)، وخدمات استشارية تتعلق بتصميم مطار بيروت الدولي والاشراف عليه (١٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة))؛ (هـ) التعليم (إصلاح مباني المدارس العامة والمعدات اللازمة لها (٢٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة))؛ (و) الزراعة والري (مشروع صغير للمواشي في البقاع (٢٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة)).

٢٠ - ويمكن أن يتوقع أن تؤتي مشاريع الاصلاح المنجزة في مطلع عام ١٩٩٥ منافع هامة للسكان، ولا سيما في مجالات الكهرباء (زادت الإمدادات بالفعل إلى خمس عشرة ساعة يوميا بالمقارنة مع نصف تلك الكمية منذ ١٨ شهرا)؛ والاتصالات (يسير تركيب مراكز التبادل الالكترونية للاتصالات السلكية واللاسلكية وفقا للخطة)؛ والتعليم (تم بالفعل إصلاح نصف المدارس العامة وعددها ٢٦٠ ١ مدرسة)؛ وإدارة النفايات (جمع القمامة والتخلص منها على نحو كاف في منطقة بيروت الكبرى)؛ والنقل (تحسين المرور إلى بيروت الكبرى وداخلها). وسيشرع في نهاية عام ١٩٩٤ بإصلاح ضواحي بيروت الشمالية والجنوبية مما سيؤدي إلى إدخال خدمات الهياكل الأساسية الرئيسية والطرق إلى منطقتين مزدحمتين بالسكان في المدينة.

٢١ - وتتطلب الأحوال الاجتماعية والمعيشية في المناطق الريفية وفي المناطق الحضرية والصناعية اهتمام مقرري السياسة أيضا. وهناك حاجة إلى القيام أثناء السنوات القادمة باستثمارات كافية في ميادين الهياكل الأساسية الاجتماعية، والتعليم الأساسي، والتدريب المهني، وفي ميدان تخفيف الفقر، والحماية البيئية . وعلاوة على ذلك، فإن النجاح في التعمير يعتمد على إعادة تأهيل الادارة العامة وإصلاحها. وقد شرع في تحقيق هذا الهدف على نحو هزيل.

٢٢ - ويجري تعمير منطقة وسط بيروت تحت إشراف مجلس الإنماء والإعمار عن طريق إحدى شركات القطاع الخاص، التي تضم ممثلين عن المالكين السابقين، ومستأجري الأملاك، والمستثمرين. وتم في مطلع عام ١٩٩٤ إنشاء الشركة اللبنانية لإنماء وإعمار منطقة وسط بيروت برأس مال إجمالي قدره ١,٨ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وتشمل خطة تعمير وسط بيروت منطقة تبلغ مساحتها ١,٦ مليون متر مربع، بما فيها ٠٠٠ ٤٥٠ متر مربع من الأراضي المستصلحة على شاطئ البحر؛ ومن المقرر إنجازها على مدى فترة ٢٥ عاما. وستبدأ المرحلة الأولى في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ بتشييد الهياكل الأساسية العامة في وسط المدنية. وكان تعمير منطقة الأسواق القديمة موضوع مسابقة دولية للتصميم ومن المتوقع أن يبدأ العمل في عام ١٩٩٥.

٣ - التمويل

٢٣ - تتولى تمويل مشاريع البرنامج الوطني للتعمير الطارئ والبرنامج الموازي للإنعاش والتنمية حكومة لبنان، ومصادر خارجية، والقطاع الخاص. وتقوم الحكومة عادة بإكمال نسبة تتراوح بين ١٠ و ٢٠ في المائة من مجموع كلفة تمويل المشاريع، بالإضافة إلى توفير التمويل للمشاريع التي لا تتاح لها مصادر خارجية. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، قدمت الحكومة مبلغا لم يتجاوز ١٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات

المتحدة. وفي نهاية أيار/مايو ١٩٩٤، بلغ التمويل المتوفر من المصادر العامة الخارجية ٦٣٥ ١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، منها مبلغ ٣٣٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في شكل منح ومبلغ ٣٠٠ ١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في شكل قروض. ومصادر التمويل الرئيسية هي الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والصندوق السعودي للتنمية، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والبنك الدولي، ومصرف الاستثمار الأوروبي/الاتحاد الأوروبي، وحكومة ايطاليا، التي تمثل مجتمعة نسبة ٨٥ في المائة من التمويل المتوفر. أما منظومة الأمم المتحدة، عدا البنك الدولي، فقد أتاحت مبلغ ١٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في شكل قرض ميسر عن طريق الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وحوالي مبلغ ٤٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في شكل منح المساعدة التقنية. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٤، قدم البنك الدولي قرضا بمبلغ ٥٧,٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لإصلاح وتطوير الري بالإضافة إلى قرض للمساعدة التقنية بمبلغ ١٩,٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لوزارة المالية (بالإضافة إلى قرض بمبلغ ١٧٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للإصلاح والتعمير الطارئ في عام ١٩٩٣).

٤ - الإدارة

٢٤ - واصل مجلس الإنماء والإعمار، وهو وكالة التنسيق الوطنية، مستوى الأداء الرفيع أثناء فترة التقرير. وقد ارتبط أداؤه الكفء بوجود نظام للتنفيذ يتسم بالشفافية. ويقوم المجلس، بغية تحسين قدرته، بإضفاء الصفة الرسمية على تنظيمه الداخلي وزيادة موظفيه. كما يعتزم المجلس إنشاء نظام لمعلومات إدارة البرامج يتركز حول قاعدة بيانات متكاملة تشمل نطاقا واسعا من مهام المجلس الرئيسية.

٥ - تعبئة الموارد

٢٥ - واصلت السلطات الوطنية طيلة فترة التقرير، جهودها لتوعية المانحين وتعبئة الموارد من أجل البرنامج الوطني للتعمير الطارئ. وهناك وعي واسع النطاق على المستوى الحكومي بإلحاح وجوب اصلاح الهياكل الأساسية وتنشيط الاقتصاد الذي بدونه سيتعرض البلد بصورة متزايدة إلى خطر التهميش على الصعيد الإقليمي. وهناك قلق إزاء تعبئة مستويات كافية من المساعدة، ولا سيما المنح، لتمويل البرنامج الوطني للتعمير الطارئ. ويمكن تعليل صعوبة تعبئة الموارد، حسب قول المسؤولين وقادة القطاع الخاص، بعملية السلام في الشرق الأوسط التي لم تحقق تقدما مرضيا على الساحة اللبنانية. وسيؤدي تحقيق تسوية شاملة في الشرق الأوسط إلى تيسير بذل جهد منسق على الصعيد العالمي لتعمير الشرق الأوسط بمساعدة الدول العربية الغنية بالنفط بوجه خاص.

٢٦ - وقد استهدفت الحكومة، أثناء فترة التقرير، إنشاء إطار قانوني وتنظيمي لتطوير الأسواق المالية وأسواق رأس المال وإيجاد الآليات اللازمة لطرح صكوك مالية جديدة بحيث تتمكن من اجتذاب رأس المال اللبناني الخاص فضلا عن التمويل الدولي. ويعتبر هذا الهدف جزءا من نهج أوسع تتبعه الحكومة، بدعم من

منظومة الأمم المتحدة، لتعبئة مساهمة أفراد الشعب اللبناني نفسه، المقيمين والمغتربين على السواء، وتطبيقها، في موارد البلد البشرية والتقنية والمالية.

٢٧ - ومن التطورات المشجعة في الفترة المستعرضة زيادة الاعتراف الدولي من جانب البلدان والوكالات الدولية باستقرار البلد وباقتصاده المشجع والناشط. وتم رفع القيود المفروضة على التعامل مع لبنان وقامت البلدان الصناعية الرئيسية بإعادة تطبيق ضمانات ائتمانات التصدير. ولقد أبدى القطاع الخاص اهتماما كبيرا باستكشاف إمكانيات تمويل وتنفيذ أنشطة التعمير والبحث فيها. وقد تمثل أحد التطورات الهامة في عودة عدد من المؤسسات اللبنانية الهامة إلى لبنان، لكي تسعى إلى إعادة إنشاء قاعدة تشغيلها في لبنان وتنمية الأعمال التجارية المحلية.

هاء - المهجرون

٢٨ - من المسائل ذات الأهمية الخاصة مسألة عودة المهجرون وإعادة إدماجهم في المجتمع: حوالي ٠٠٠ ٩٠ أسرة أو ما يقرب من ٠٠٠ ٥٠٠ من الأشخاص الذين تم تهجيرهم خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٩١. وبحلول منتصف عام ١٩٩٤، أعيد إدماج ما يقدر بحوالي ٠٠٠ ١٧ أسرة في أماكنها الأصلية. وخلال الفترة المستعرضة، أعادت الحكومة الأمن في مناطق التهجير وتم تعزيز ذلك في تموز/يوليه ١٩٩٤ عن طريق وزع وحدات كبيرة من الجيش اللبناني في أقضية المتن الأعلى وعالية والشوف. كذلك أنشأت الحكومة لجانا للمصالحة في غالبية قرى العودة. وأعيدت جميع الأراضي الزراعية والممتلكات الخاصة الى أصحابها الشرعيين.

٢٩ - وتقدم الحكومة دعما ماليا محدودا لتشجيع الأسر على العودة الى مناطقها الأصلية والاندماج مرة أخرى في مجتمعها. وأعطت الجهود الحكومية أولوية لإخلاء المباني العامة والمساكن المشغولة بصورة غير شرعية. وبنهاية أيار/مايو ١٩٩٤، صدر ٨٠٠ ١٥ أمر إخلاء ونفذ ٧٠٠ ١٢ أمر. وبدأ اجراء تقييم مفصل للاحتياجات من أجل إصلاح الهياكل الأساسية العمرانية في قرى العائدين، الذي سينفذه مجلس الإنماء والإعمار والوزارات الفنية. كما تقوم المنظمات غير الحكومية بتقديم دعم محدود للعمليات الميدانية والتنمية المجتمعية بالتعاون مع وزارة شؤون المهاجرين. وسيؤدي شروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في برنامج المساعدة التقنية في تموز/يوليه ١٩٩٤، بالتعاون مع متطوعي الأمم المتحدة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، الى تعزيز القدرة التشغيلية للوزارة بدرجة عالية.

٣٠ - وتعتزم الحكومة أن تقدم خلال صيف عام ١٩٩٤ الدعم المالي الى ٠٠٠ ٨ أسرة في ٢٦ قرية من قرى العائدين من أجل إصلاح وتعمير الوحدات السكنية. ولا تقتصر القضايا الرئيسية على إعادة تشييد المساكن وإعادة تنمية المجتمعات المحلية بل وتتضمن أيضا توفير فرص العمل المربح واستمرار تدفق الإيرادات، وقد أدى الافتقار الى القدرة والتمويل الكافي الى إعاقة برنامج العودة. وفي هذا السياق، اعتمد البرلمان اللبناني مبلغ ٤٥٠ مليون دولار (يتضمن ١٠ ملايين من الدولارات للهياكل الأساسية الاجتماعية) لإنجاز

برنامج العودة والإنعاش الاقتصادي والاجتماعي للمهجرين العائدين، و ١٠٠ مليون دولار لجنوب لبنان. بيد أن معظم هذه الموارد لا يتاح على الفور. ومن المتوقع أن يقوم مكتب منسق الأمم المتحدة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بدعم وزارة شؤون المهجرين عن طريق بذل جهود لجمع الأموال.

٣١ - وقد تمت أخيرا تسوية مشكلة غالبية الأشخاص عديمي الجنسية والأشخاص الذين لا يحملون وثائق ثبوتية الذين يعيشون في لبنان لفترة طويلة، وعددهم ٠٠٠ ١٣٠، ذلك أن الحكومة قررت منحهم الجنسية اللبنانية في تموز/يوليه ١٩٩٤.

ثانيا - دور منظومة الأمم المتحدة وأنشطتها

٣٢ - يتجسد ازدياد الاستقرار ونمو الثقة في امكانية التعمير والتنمية، في الوجود المتزايد لمؤسسات الأمم المتحدة التي أنشئت في لبنان خلال الفترة المستعرضة. فقد قام صندوق الأمم المتحدة للسكان، (ويوجد مقر عمل مدير المكتب القطري في سوريا)، واليونيدو (التي تغطي أيضا الأردن وسوريا)، وبرنامج الأمم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات، بإنشاء تواجد ميداني في لبنان في عام ١٩٩٤. وأعلنت منظمة العمل الدولية عودة مكتبها الإقليمي الى بيروت بنهاية عام ١٩٩٤. كما قررت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) في حزيران/يونيه ١٩٩٤ نقل مقرها الدائم الى بيروت.

٣٣ - وقد ازدادت الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة التي يشارك فيها موظفون دوليون في المناطق المتباعدة ازديادا كبيرا خلال الفترة المستعرضة، ولاسيما جنوب لبنان فيما يتعلق بتقديم المساعدة الانسانية، والإنعاش في حالات الطوارئ، والصحة البيئية، والزراعة في البقاع بالنسبة للتنمية المتكاملة للمناطق، وإنفاذ مكافحة المخدرات، والصحة البيئية والزراعة.

٣٤ - ويدير مكتب وكيل الأمين العام للشؤون السياسية بالأمانة العامة للأمم المتحدة تقديم المساعدة الاقتصادية من الأمم المتحدة الى لبنان على الصعيد المركزي. وعلى الصعيد الميداني، يعمل برنامج المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة لتعمير لبنان وتنميته بوصفه مكتب منسق الأمم المتحدة ويكفل تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة.

ألف - المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة لتعمير لبنان وتنميته

٣٥ - خلال الفترة المستعرضة، واصل المنسق المقيم لبرنامج المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة لتعمير لبنان وتنميته القيام بتوفير القيادة والتوجيه لأنشطة منظومة الأمم المتحدة لدعم أهداف وبرامج تعمير لبنان وتنميته.

٣٦ - وفي سياق خطط الحكومة لتنفيذ برنامج واسع النطاق للتعمير، قام برنامج المساعدة بصورة ناجحة بتنسيق طائفة واسعة من الأنشطة الرامية الى الانتقال بشكل سلس من حالات الطوارئ الى الإنعاش. كما قام بإجراء تقييم للاحتياجات الاقتصادية الاجتماعية في جنوب لبنان وتم تحديد برنامج ذي أولوية للدعم تبلغ تكاليفه ١٢ مليون دولار. وبينما تجري أعمال الإنعاش في مختلف القطاعات، تقوم قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ومنسق برنامج المساعدة بإجراء مشاورات بشأن سبل ووسائل تعزيز أعمال الإنعاش وتقديم الدعم الى الحكومة المحلية بغية التصدي لحالة السكان المحليين. ولضمان الحصول على الموارد اللازمة، يتوقع أن يقوم برنامج المساعدة بتعبئة مزيد من الموارد.

٣٧ - وقد شرع برنامج المساعدة، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدعوة الى تشجيع تطبيق مفهوم التنمية البشرية المستدامة. كما واصل برنامج المساعدة تقديم النصح في مجال السياسات بشأن القضايا الرئيسية، بما في ذلك تجديد المؤسسات وتطويرها، وتخفيف حدة الفقر، والتنمية الاجتماعية. ويواصل منسق برنامج المساعدة الاحتفاظ بصلات وإجراء مشاورات وإقامة تعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بشأن سياساتهما ودعمهما البرنامجي للبنان.

٣٨ - وقد أثر عدم وجود قرار واضح للحكومة يحدد المؤسسة المسؤولة عن إدارة التعاون التقني في كفاءة الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المانحين. وقد أبلغ برنامج المساعدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكومة بهذا الأمر، ويتوقع أن يتم قريبا الشروع في نشاط للتعاون التقني. ويجري أيضا استعراض التعاون التقني للأمم المتحدة في لبنان في سياق إعداد مذكرة الاستراتيجية القطرية.

٣٩ - وواصل برنامج المساعدة استكمال وتوسيع وتحسين قاعدة بياناته المتعلقة بالتعاون الإنمائي والتي تحتوي على أكثر من ٦٠٠ مشروع. وقد أتاح ذلك الأمر نشر المعلومات بشكل منتظم لجميع الشركاء في التنمية في مجالات التنمية الاقتصادية والإنعاش والمساعدة الاقتصادية. كذلك تقوم قاعدة البيانات بتغذية "تقرير التعاون الإنمائي" الذي سيوزع عدد جديد منه في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

٤٠ - وتشير البيانات الأولية التي قام بتجميعها برنامج المساعدة بشأن المساعدة الخارجية الى أن المانحين أنفقوا ١٣١ مليون دولار خلال عام ١٩٩٣ في مقابل ١٥٨ مليون دولار و ٩٥ مليون دولار في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢، على التوالي. ومن المتوقع أن يتحسن أداء عام ١٩٩٤ تحسنا كبيرا نتيجة لتكثيف أنشطة التعمير. وبلغ ما أنفقته منظومة الأمم المتحدة من إجمالي نفقات المساعدة الخارجية ١٤,٩ مليون دولار، في مقابل ١١,٩ مليون دولار و ٦,٤ مليون دولار في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢، على التوالي. وتقدم مساعدة منظومة الأمم المتحدة في شكل منح على سبيل الحصر. ويرجع تحسن أداء منظومة الأمم المتحدة في عام ١٩٩٣ الى حد كبير الى تقديم المساعدة للإنعاش في حالات الطوارئ لجنوب لبنان. وكانت المبالغ التي أنفقت على الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة في عام ١٩٩٣ أكبر بكثير منها في عام ١٩٩٢، غير أنها تظل ضئيلة بالقيمة المطلقة. وبلغت النفقات التي تحملها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢,٩ مليون دولار في عام ١٩٩٣، في مقابل ١,٩ مليون دولار في عام ١٩٩٢. ولا تشمل الأرقام المذكورة أعلاه النفقات المقدمة من وكالة الأمم

المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) الى اللاجئين الفلسطينيين في لبنان: ٢٦,٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩١، و ٣٥,٦ مليون دولار في عام ١٩٩٢، و ٣٥,٩ مليون دولار في عام ١٩٩٣.

٤١ - وكانت الاستجابة المنسقة للحالة الطارئة التي حدثت في جنوب لبنان وغرب البقاع إنجازا كبيرا لمكتب منسق برنامج المساعدة. فقد تم تنسيق المساعدة الإنسانية لدعم العمل الحكومي من خلال الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بإدارة حالات الطوارئ الذي يرفع مستواه أثناء ظهور حالات الطوارئ الحادة ويعمل على مستوى لجنة التنسيق التابعة للأمم المتحدة والمكونة من رؤساء البعثات. وقد ثبت أن الفريق العامل، الذي يجمع بين ممثلين لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمانحين الرئيسيين (بما في ذلك المنظمات غير الحكومية) هو آلية فعالة لتفادي الازدواجية والحفاظ على التماسك والتركيز على جهود المساعدة الانسانية، وكذلك رصد واستعراض التقدم المحرز.

٤٢ - وتشمل أنشطة منظومة الأمم المتحدة، بالتعاون مع اللجنة العليا للإغاثة وأسرة المنظمات غير الحكومية رصد الحالة واحتياجات الناس والإبلاغ عن ذلك بشكل منتظم الى الحكومة وجميع الشركاء في التنمية؛ وتقديم النصح والدعم الى اللجنة العليا للإغاثة من أجل ادارة عمليات الطوارئ؛ وتقديم الإغاثة في حالات الطوارئ خلال المرحلة الحادة اللازمة أو بعدها مباشرة؛ وتعبئة الموارد لإعادة تشييد المساكن، وإنعاش الزراعة والرعاية الصحية الأولية وغير ذلك من الاحتياجات الاجتماعية؛ وإعداد وتنفيذ المساعدة الطارئة لأغراض الإنعاش في مختلف القطاعات الأخرى.

٤٣ - ومن المشاريع الهامة إعادة تشييد ٦٢٢ من المساكن و ٢٤ هيكلا من الهياكل الأساسية الاجتماعية، بوصف ذلك من حالات الطوارئ، في الفترة من أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ الى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٤ بواسطة الموئل وتحت إشراف منسق برنامج المساعدة. وذلك المشروع الذي أمكن تنفيذه من خلال تمويل بسلفة قدرها ٥ ملايين من الدولارات مقدمة من صندوق الطوارئ المركزي في آب/أغسطس ١٩٩٣، قد لقي الثناء من قبل الحكومة والشركاء في التنمية، بالإجماع. وقد أسهم التنسيق والتعاون الممتاز بين وكالات الأمم المتحدة العاملة في مجال المساعدة الطارئة وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في تحقيق النتائج التي تم التوصل اليها.

٤٤ - ويواصل منسق برنامج المساعدة تعزيز ودعم الأنشطة التي تضطلع بها مختلف الأفرقة العاملة المشتركة بين الوكالات وفرق العمل العاملة في مجال البرامج الإنمائية. وتوجد أفرقة عاملة مشتركة بين الوكالات معنية بعودة المهجرين وإعادة تأهيلهم وبالتعليم والبيئة.

٤٥ - وقدم برنامج مساعدة الأمم المتحدة في تعمير لبنان وتنميته دعما مخصصا لمبادرات المنظمات غير الحكومية. وأوليت في هذا الصدد عناية خاصة للأنشطة المتعلقة بفض الصراعات والتثقيف في مجال

حقوق الانسان والسلم والديمقراطية، ولاسيما للبرنامج الذي ترعاه الرابطة الدولية لبحوث السلم والاجتماعات التي ينظمها نادي الليونز ولجنة السلم اللبنانية.

٤٦ - وواصل البرنامج عقد اجتماعات دورية لممثلي المانحين، وهي الاجتماعات التي كان لها دورها الفعال في توجيه الموارد لتلبية عدد من الاحتياجات ذات الأولوية وفي تلاقي المانحين. وجرى الإبقاء على الاتصالات الثنائية بممثلي المانحين، كما زار منسق البرنامج عددا من البلدان المانحة. وأبقى البرنامج على تعاون وثيق مع البنك الدولي بغية تضافر الجهود وتشجيع وضع ترتيبات تمويلية مشتركة.

٤٧ - وإثر تصاعد العنف في جنوب لبنان في نهاية تموز/يوليه ١٩٩٣، طلبت الحكومة مساعدة الأمم المتحدة، فوجه الأمين العام نداء موحدا استند الى النتائج التي توصلت اليها إحدى بعثات الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات. واضطلع منسق البرنامج بدور نشط في متابعة النداء مع المانحين. وقدمت حكومة الكويت تبرعا سخيا، قدره ٢٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، في نهاية عام ١٩٩٣. كما قدمت تبرعات ذات شأن من كل من النمسا وايطاليا وصندوق الخليج العربي لمنظمات الأمم المتحدة للتنمية والبنك الإسلامي للتنمية ومنظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك) ومجلس وزراء الصحة العرب وإدارة الشؤون الانسانية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة (بتنفيذ من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية والمنظمات غير الحكومية). وقدم الصندوق الدائر المركزي للطوارئ في آب/أغسطس ١٩٩٣ سلفة قدرها ٥ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة استخدمت في تعمير جميع المساكن التي دمرت في منطقة وجود قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وأسهمت حكومة لبنان في تسديد هذه السلفة بمبلغ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وقدمت الدانمرك والسويد تبرعات أخرى. وفيما يتعلق بتعمير المساكن على سبيل الاستعجال في جنوب لبنان، طلبت الحكومة من الأمم المتحدة مزيدا من المساعدة لأجل معاونتها على تلبية الحاجات التي نشأت في سنوات سابقة. وطلب مبلغ ٥ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة، ستسهم فيه حكومة لبنان بمليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

٤٨ - ولمواجهة التحدي الصعب المتمثل في التحرك بسلاسة على الخط الممتد من السلم الى التنمية، تلزم موارد ضخمة كان من الصعب على نحو متزايد تعبئتها، الأمر الذي يعود بصورة رئيسية الى تغير الأولويات في المنطقة. وكما تقدم، فإن من الضروري على سبيل الاستعجال تحسين حالة السكان المحليين في جنوب لبنان بتلبية حاجاتهم الأساسية (١٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة). ويلزم بقدر مماثل من الاستعجال تكثيف الجهود الرامية الى تجديد المؤسسات وبناء القدرات وتشجيع التنمية البشرية المستدامة؛ وقد قدرت الاحتياجات في هذا الصدد بالنسبة لفترة أولية مدتها ثلاث سنوات بما يزيد على ٢٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، لا يتوافر منها حاليا إلا قدر يسير. وأخيرا، فإن تلبية احتياجات توطين وإعادة إدماج عشرات الآلاف من المشردين سيحتاج الى موارد اضافية ضخمة. وقد كثف منسق البرنامج الجهود الرامية الى تعبئة الموارد، وخاصة بتقاسم الحكومات للتكاليف في أثناء الأشهر الأخيرة.

باء - الأمانة العامة للأمم المتحدة

٤٩ - في أثناء الفترة المشمولة بالدراسة، أوفدت إدارة دعم التنمية والخدمات الإدارية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة بعثة الى لبنان لتقييم احتياجات القطاع العام التدريبية لتصميم اقتراح لإعادة تنظيم المعهد الوطني للإدارة العامة في بيروت.

٥٠ - وإثر تصاعد العنف في جنوب لبنان في تموز/يوليه ١٩٩٣، أوفدت إدارة الشؤون الانسانية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة بعثة مشتركة بين الوكالات الى لبنان لإعداد نداء موحد لصالح السكان الموجودين في المناطق المتأثرة بالصراع. وشمل النداء، الذي وجه في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٣، جملة مجالات من بينها الإسكان، والمعونة الغذائية الطارئة، والزراعة، والرعاية الصحية، والإمداد بالمياه/المرافق الصحية، والتعليم.

٥١ - وبالنظر الى الحاجة الملحّة للتوسع في أنشطة التعمير لتشمل قرى أخرى، كررت إدارة الشؤون الإنسانية ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية مناشدتهما المجتمع الدولي تقديم مزيد من التبرعات لتجديد موارد الصندوق الدائر المركزي للطوارئ الذي أسهمت فيه حكومة لبنان فعلا بمليون من دولارات الولايات المتحدة، وذلك تعبيرا عن تقديرها للنتائج المحرزة.

٥٢ - واضطلعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا من خلال الشعبة المشتركة بين الإسكوا والفاو، بالمشاريع التالية: حلقة عمل تدريبية وطنية بشأن إدارة المزارع وتخطيط المشاريع وتحليلها؛ دراسة عن اصلاح نظام الائتمان الزراعي؛ وإجراء تقييم للسياسات والبرامج الإنمائية الريفية. وبالإضافة الى ذلك، يتوقع الانتهاء من إعداد كتيب لبيانات المزارع ودراسة بشأن تسويق المنتجات الزراعية، وقد بدأ كلاهما في عام ١٩٩٣. أما في مجال النقل، فقد شملت المساعدة المقدمة الى حكومة لبنان إجراء مسح هيدروغرافي ورسم خرائط ملاحية؛ وتقديم المشورة بشأن ادارة ميناء بيروت واصلاحه وتطويره والمساعدة على إنشاء مناطق حرة وإقرار سياسة النقل وتخطيطه، وإدارة قطاع النقل، والتدريب في مجال النقل، بما في ذلك اقتراح بإعادة تشكيل وزارة النقل. وفي مجال التنمية الاجتماعية، جرى الاضطلاع ببعثتين استشاريتين بشأن إمكانية استفادة المعوقين من الخدمات.

٥٣ - وشملت المساعدة التي قدمتها الإسكوا في مجال الصناعة والعلوم والتكنولوجيا الدورات والاجتماعات التالية:

(أ) دورة تدريبية بشأن إدماج العلم والتكنولوجيا في تخطيط التنمية وإدارتها. وقد طلب الى اللجنة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) المساعدة على تنظيم دورة تدريبية بشأن التفاوض على التكنولوجيا يستفيد منها كبار المسؤولين ومتخذو القرارات في القطاع الخاص؛

(ب) اجتماع لفريق خبراء بشأن الاستعاضة عن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون في منطقة اللجنة. وعلى سبيل المتابعة لذلك، طُلب الى اللجنة واليونيدو تنظيم دورة اقليمية لتدريب مهندسي الصناعات التي تعتبر منتجة بكثرة للمواد المستنفدة لطبقة الأوزون على استعمال التكنولوجيات البديلة؛

(ج) ساعد مستشارون اقليميون على إعداد دراسة عن عملية الإنتاج في مصانع الأسمنت بشمال لبنان وآثارها البيئية، وأوصوا باتخاذ تدابير للتصدي للمشاكل البيئية. كما ساعد المستشارون على تحديد المخاطر البيئية المتعلقة بقيام مصنع مستعمل للإسبستوس بإلقاء نفايات في العراء.

سياسات الاقتصاد الكلي

٥٤ - أعدت الإسكوا دراسة عن الإصلاح الاقتصادي والتعمير في أثناء الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢، ونشرتها.

التنمية الاجتماعية

٥٥ - تركزت المساعدة على الخدمات الاستشارية في مجال امكانية استفادة المعوقين من الخدمات؛ وجرى الاضطلاع ببعثتين في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير.

جيم - منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

٥٦ - يجيء العام المشمول بالاستعراض في منتصف مدة برنامج التعاون للفترة ١٩٩٢-١٩٩٦. وحاليا يجري، تنفيذ البرنامج الذي تساعد فيه اليونيسيف في سياق تغير سياسي كبير. فقد هيأ المناخ السياسي الجديد فرصة لليونيسيف كي تقوم، من خلال البرنامج المتوسط الأجل، بمساعدة البلد على بلوغ ما تسعى اليه الأمم المتحدة من أهداف عالمية للطفل في التسعينات.

٥٧ - وقد حقق عدد من المنجزات في القطاع الصحي. واستنادا الى استراتيجية للرعاية الصحية الأولية، صيغت سياسة صحية وطنية وقدمت مساهمة في اصلاح البنية الأساسية الصحية في البلد. وجرى، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ومنظمات دولية أخرى، الاضطلاع بأنشطة تحضيرية في سبيل تطوير وتعزيز نظام الرعاية الصحية الأولية، وخاصة في المناطق التي لا توجد فيها خدمات كافية.

٥٨ - وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، وزعت اليونيسيف كميتين من العقاقير الأساسية (في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣ وآذار/مارس ١٩٩٤) على ٧٠٠ مستوصف في القطاعين العام والخاص.

٥٩ - وتشير آخر أرقام تغطية التحصين الى أن ٨٧ في المائة من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن سنة، جرى تحصينهم ضد الدفتيريا والسعال الديكي والتيتانوس وشلل الأطفال، وأن ٦٥ في المائة منهم قد جرى تحصينهم ضد مرض الحصبة. ولم يبلغ عن أية حالة شلل أطفال منذ بداية عام ١٩٩٢.

٦٠ - وتحسنت خدمات رعاية صحة الأم والطفل بدرجة كبيرة، كما جرى التركيز بدرجة أكبر على تشجيع الرضاعة الثديية. وتعهدت خمسة مستشفيات عامة وستة مستشفيات خاصة بأن تصبح من المستشفيات الميسورة للرضع؛ وهذه المستشفيات تستعمل كمواقع رصد لجمع المعلومات عن الإصابة بالأمراض المعدية. وجرى تنظيم ثماني دورات تدريبية عن الرضاعة الثديية وإدارة شؤون الرضاعة لـ ٤٧٦ فنيا صحيا في ١٠ مستشفيات.

٦١ - وفي إطار برنامج الإمداد بالمياه، والمرافق الصحية، وأمراض الإسهال، قدمت المساعدة في علاج ما أبلغ عنه من جميع مناطق البلد من حالات متزايدة للإصابة بالأوبئة المنقولة بالمياه.

٦٢ - وفي مجال التعليم، قدمت المساعدة لإنشاء قاعدة بيانات محوسبة في وزارة التعليم ولتدريب موظفي مركز أبحاث التعليم. واستهل مشروع تعليمي شامل في عام ١٩٩٣، بالتعاون مع مكتب اليونيسيف الاقليمي الكائن في عمان، وجامعة تورنتو بكندا والفريق الأساسي الوطني اللبناني. كما عقدت حلقات تدريبية تجريبية شتى وقدمت مجموعة متنوعة من المواد التعليمية لـ ٧٥ مدرسة تجريبية. وعلاوة على ذلك، يسرت الأموال التي تلقاها برنامج الطوارئ في عام ١٩٩٣ إصلاح ٥٣ مدرسة متهدمة في جنوب لبنان.

٦٣ - وفي تنفيذ مشروع التعليم من أجل السلم، تدعم اليونيسيف حاليا وزارة التعليم لصياغة سياسة واضحة وبناء هيكل ملائم لتلبية حاجات قطاع التعليم غير النظامي. وجرى تدريب ١٤١ ٢ مربيا من القطاعين النظامي وغير النظامي منذ كانون الأول/ديسمبر وحتى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. وعلاوة على ذلك، يجري حاليا تدريب نحو ٠٠٠ ١ مرب في الفترة من أيار/مايو ١٩٩٣ الى نهاية صيف عام ١٩٩٤.

دال - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٦٤ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير جهدا مشتركا مع الحكومة لترجمة البرنامج القطري الثالث للبنان، الى عمل، وقد بدأ تنفيذ المشروع في المجالات الثلاثة التالية: إعادة تنشيط القطاع العام عن طريق دعم الإدارة الاقتصادية وإصلاح الإدارة العامة؛ (ب) والتأهيل الاجتماعي؛ (ج) والانعاش الاقتصادي عن طريق التنمية المتوازنة.

٦٥ - وقد أعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ورقة لبيان موقفه وفتح حوارا مع الحكومة والمنظمات غير الحكومية لإعمال الموضوع المحوري المتمثل في التنمية البشرية المستدامة. وجرى الاضطلاع بعدد من المبادرات كما جرى إعداد مشاريع للتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي/برنامج المساعدة التقنية البيئية في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

٦٦ - وفيما يتعلق بإعادة تنشيط القطاع الخاص، فقد جرى، بناء على طلب الحكومة ومع الأخذ بنهج برنامجي، إعداد اقتراح شامل لإعادة تنشيط قطاع الإدارة العامة واصلاحه. وكخطوة أولى، جرى إنشاء

وحدة لتطوير المؤسسات ووحدة لإدارة التعاون التقني، وتبلغ تكاليف كلا المشروعين ١,٢ مليون من دولارات الولايات المتحدة. وساعد البرنامج الإنمائي أيضا في تنفيذ مشروعين يرميان الى إصلاح إدارة الإحصاء والسياسة والإدارة الماليتين. وما تزال الحكومة تنظر في اقتراح ببرنامج شامل، يضم الإصلاح الجمركي والضريبي.

٦٧ - وعلاوة على ذلك، أسهم البرنامج الإنمائي في تنفيذ مشروع مشترك بينه وبين منظمة الأغذية والزراعة عنوانه "إصلاح وزارة الزراعة، المرحلة الثانية". ويرمي المشروع الى تحسين القدرة الإدارية لوزارة الزراعة. كما يشترك البرنامج الانمائي مع منظمة الطيران المدني الدولي في إعادة تنشيط إدارة الطيران المدني، التي شهدت تقدما جيدا أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، ومن المتوقع أن يتم تحقيق أهداف المشروع بحلول عام ١٩٩٥. وأسهم البرنامج الإنمائي في صياغة مشروعين آخرين: أحدهما خاص بتقديم المساعدة التقنية لانشاء مركز للمعلومات التجارية ويتعلق الآخر بتقديم المساعدة التقنية لإعداد خطة نموذجية للسياحة.

٦٨ - وفي مجال التأهيل الاجتماعي، قام البرنامج الإنمائي، بالتعاون مع برنامج متطوعي الأمم المتحدة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ببدء تنفيذ برنامج لإعادة إدماج المهجرين. وقدمت المساعدة التقنية للوزارة المعنية بالمعوقين وللعائدين مباشرة، وكان ذلك بصورة رئيسية من خلال تعمير وحدات الإسكان (بتكرار الخبرة المستفادة في جنوب لبنان أثناء العام الماضي) وتعزيز الفرص الاجتماعية والاقتصادية في مناطق العودة.

٦٩ - وفضلا عن ذلك، قام البرنامج الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ببدء مشروع مشترك لإصلاح المديرية العامة للآثار والحفريات الأثرية في مركز مدينة بيروت.

٧٠ - ولتحسين الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية للمرأة، بدأ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة مشروعا يستغرق أربع سنوات من أجل تعزيز قدرة المؤسسات على تقديم الخدمات في مجالات الائتمان والتدريب وتقديم المشورة في مجال الأعمال. وبدأت مرحلة تمهيدية للتعرف على احتياجات النساء اللائي يقمن بمباشرة الأعمال الحرة والقيود التي يتعرضن لها، بالإضافة الى قدرة المؤسسات المالية على خدمة المشاريع الصغيرة والمرأة. وتواكب مع ذلك أيضا الاضطلاع بأنشطة أخرى، كإنشاء مرفق لتدريب الإناث في المنطقة والتحضير للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

٧١ - وفي مجال التنمية المتوازنة، جرى، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الدولي لمراقبة المخدرات، الانتهاء من صياغة برنامج للتنمية الريفية المتكاملة لمنطقة بعلبك والهرمل ودخل البرنامج حيز التشغيل في وقت مبكر من عام ١٩٩٤ (بتكاليف قدرها ٤,٢ مليون دولار طوال ١٨ شهرا). وفي حين أن الهدف الطويل الأجل هو إحداث التنمية الشاملة في مجال البنية الأساسية والمجال الاجتماعي - الاقتصادي، فإن المرحلة

الأولى من البرنامج ترمي الى توفير إيرادات بديلة في المناطق التي كانت تزرع فيها محاصيل غير مشروعة.

٧٢ - ولتحقيق هدف السياسة المتمثل في تخفيف حدة الفقر وبغية مكافحة تناقص السكان في المناطق الريفية، تقوم الحكومة حاليا بالتخطيط لإنشاء صندوق لتنمية المجتمعات المحلية بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسيوفر الصندوق المساعدة المالية والتقنية للمجتمعات المحلية الريفية لصالح مشاريع البنية الأساسية الاجتماعية.

٧٣ - وقد قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمساعدة الموئل في تنفيذ البرنامج الطارئ لإعادة تعمير المساكن في جنوب لبنان.

٧٤ - وأخيرا، بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروعا من مشاريع نقل المعرفة التقنية عن طريق المواطنين المغتربين لاستغلال الخبرة الفنية لدى المغتربين اللبنانيين. وقد أفادت الخدمات الاستشارية الشاملة وخدمات الدعم التقني للمشروع على الصعيد البرنامجي في تمويل عدة بعثات مشتركة بين الوكالات وقطاعية وفي أنشطة تدريبية والمشاركة في حلقات عمل ومؤتمرات.

هاء - وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

٧٥ - سيجري سرد كامل للأنشطة الحالية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في التقرير السنوي للمفوض العام الذي سيقدم الى الجمعية العامة والذي يشمل الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٣ الى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤. ويرد أدناه ملخص موجز للأنشطة الرئيسية التي اضطلعت بها الأونروا لصالح اللاجئين الفلسطينيين في لبنان أثناء الفترة من منتصف عام ١٩٩٣ الى منتصف عام ١٩٩٤.

٧٦ - وفيما يتعلق بقرار الجمعية العامة ١٥٥/٤٧ ومقرر الجمعية العامة ٤٥٠/٤٨، ينبغي التركيز على أن عمليات الأونروا قد استمرت لصالح اللاجئين الفلسطينيين طوال سنوات النزاع في لبنان وأن موظفيها ظلوا يؤدون عملهم.

٧٧ - وتقوم الأونروا في ظل الظروف العادية بتقديم خدمات للاجئين الفلسطينيين المسجلين، الذين بلغ عددهم ٠٠٠ ٣٣٨ لاجئ في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤. ومع ذلك، وبالنظر الى ما ترتب على سنوات الصراع الطويلة، فقد واصلت الأونروا تقديم المساعدة الطارئة للجالية الفلسطينية بأكملها. وشاركت الأونروا أيضا بنشاط مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى ومنظمات الإغاثة الدولية في تقديم المساعدة للسكان اللبنانيين

عموما، وخاصة عن طريق تقديم الخدمات للبنانيين المحتاجين الذين يعيشون بالقرب من الفلسطينيين الفقراء.

٧٨ - وتقوم الأونروا في لبنان بتقديم خدمات تعليمية من خلال ٧٦ مدرسة ابتدائية وإعدادية، بالإضافة الى مدرسة ثانوية واحدة؛ ويبلغ عدد التلاميذ في هذه المدارس ٠٠٠ ٣٤ تلميذ ويقوم بالتدريس فيها ٣٠٠ ١ مدرس تقريبا. وقد اتخذت الأونروا قرارا في أواخر عام ١٩٩٣ لافتتاح مدرسة ثانوية في منطقة بيروت بسبب عدم إمكانية التحاق اللاجئين الفلسطينيين الموجودين في وسط لبنان بمدارس القطاع العام وارتفاع تكاليف المدارس الخاصة بدرجة تحول دون التحاقهم بها. وبدأ تشييد أربع مدارس جديدة كما جرى رفع مستوى ست مدارس بصورة شاملة. وظل عدد من المدارس يعمل على دفعتين، الأمر الذي حرم التلاميذ من فوائد الأنشطة الخارجة عن المقرر. ويعمل مركز الأونروا للتدريب المهني بصورة عادية، حيث يزيد عدد المتدربين الذكور فيه على ٥٠٠ متدربا ويزيد عدد المتدربات على ١٠٠ متدربة. وقدمت الأونروا منحا دراسية جامعية لعدد من الطلاب اللاجئين الذين تفوقوا في امتحان شهادة الدراسة الثانوية.

٧٩ - وفي مجال الرعاية الصحية، ظلت الأونروا الجهة الرئيسية التي تقدم خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية للاجئين الفلسطينيين وغيرهم من الفلسطينيين المحتاجين. وتقدم الخدمات الصحية من خلال بنية أساسية موسعة قوامها ٢٦ مركزا صحيا ومستوصفات ومخابر اختصاصية إضافية. وكان يدعم الرعاية الصحية الخدمات والتي كانت تقدمها المستشفيات من خلال ترتيبات تعاقدية مع ١٢ مستشفى عموميا واثنين من مستشفيات الأمراض العقلية. وعقب الانتهاء من تدريب الموظفين الطبيين وموظفي التمريض، جرى تقديم معدات أساسية وتعيين موظفين إضافيين وتقديم خدمات في مجال تنظيم الأسرة في ١٨ مستوصفا تابعا للأونروا. وأتيحت أموال لتشييد أو اصلاح عدد من المراكز الصحية، غير أن المشاكل المتعلقة بالصحة البيئية ظلت تؤثر على عدد من المخيمات بسبب الافتقار الى الأموال اللازمة للتصدي لمثل هذه المشاكل. ولم تتمكن الوكالة من جمع مبلغ الـ ١٢ مليون دولار اللازم لتنفيذ المشاريع الإنمائية الخاصة بتحسين البنية الأساسية في المخيمات بالنسبة للإمداد بالمياه، وشبكة المجاري والصرف، ومرافق معالجة النفايات الصلبة. وللضرورة الملحة لتلبية احتياجات معينة، قامت الوكالة بإعادة برمجة أموال لتغطية تكاليف مشروعين للمياه ومرافق النظافة العامة في اثنين من المخيمات.

٨٠ - وقامت الوكالة بتقديم خدمات غوثية واجتماعية لمجتمع اللاجئين. وقد ظلت مجموعة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان تحتل أعلى نسبة من اللاجئين المقيدين في برنامج المشاق الخاصة الذي تضطلع به الوكالة، حيث تبلغ نسبتهم ١٠,٨ في المائة، وذلك بالنظر الى وجود عدد كبير من الأسر بلا عائل من الذكور، وبسبب القيود التي يواجهها الفلسطينيون لدى البحث عن عمل في كثير من قطاعات الاقتصاد المحلي. وكان كثير منهم يقطن في أملاك سبق هجرها ثم يعود الى المطالبة بها ملاكها الشرعيون أو كانوا يعيشون في أكواخ غير ملائمة في أراض بور تستعمل كبديل مؤقت. وقد أظهرت دراسة استقصائية أجريت في وقت مبكر من عام ١٩٩٤ أن ما يزيد على ٠٠٠ ٤ أسرة لم تجد مساكن مرضية أو تزود بها.

٨١ - ورغم القيود الاقتصادية، أحرزت مشاريع الأعمال الصغيرة النطاق للأسر الفقيرة نجاحا كبيرا. وقد جرى تدريب لجان من النساء على إدارة برامج المجتمع المحلي كما أصبحت ثلاثة مراكز، من المراكز البرنامجية للمرأة البالغ عددها ١٢ مركزا، خاضعة لإدارة المجتمع المحلي بحلول منتصف عام ١٩٩٤. وقدم التدريب في هذه المراكز على مهارات الإنتاج وتوليد الدخول ومحو الأمية. وفي هذا العام حضر ما يزيد على ١٠٠ امرأة فصولا دراسية كما أجريت دورة دراسية قانونية لمحو الأمية في مخيم عين الحلوة. وتبلغ نسبة المعوقات من النساء اللائي كن يترددن بانتظام على هذه المراكز ٢ في المائة، وتعتزم الأونروا بذل جهود متضافرة لادماجهن في البرنامج. وتلقت لجان تأهيل المجتمعات المحلية أيضا تدريبا على إدارة البرامج والإدارة المالية الأساسية بالإضافة إلى مهارات التأهيل.

٨٢ - وتبلغ ميزانية برامج الأونروا العادية لعام ١٩٩٤ بالنسبة للفلسطينيين ٣٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة تقريبا، يضاف اليها مبلغ قدره ١,٥ مليون دولار للتدابير الطارئة. وقد خصص من مبلغ الـ ٣٨ مليون دولار ١٧,٣ مليون دولار للتعليم، و ٧,٨ مليون دولار للصحة، و ٧,٤ مليون دولار للإغاثة والخدمات الاجتماعية، و ٢,٥ مليون دولار للخدمات التشغيلية و ٢,٨ مليون دولار للخدمات العامة.

واو - مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

٨٣ - يقدر عدد اللاجئين المستفيدين من الحماية و/أو المساعدة التي تقدمها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بنحو ٠٠٠ ٦ شخص في لبنان. وهم بالدرجة الأولى أشخاص من بلدان الشرق الأوسط وافريقيا. وبالاضافة الى ذلك تلقت مجموعة من ٥٠٠ ١ شخص عديمي الجنسية مساعدات من المفوضية لسنوات عديدة. ونتيجة لتدهور الأحوال الاقتصادية فإن عدد اللاجئين وطالبي اللجوء المحتاجين الى مساعدة المفوضية يتزايد باستمرار.

٨٤ - وكما حدث في السنوات السابقة، قدمت المساعدة الى الأفراد والأسر وتضمنت بدل الإعاشة والرعاية الصحية والارشاد ومنح التعليم. وتواصل المفوضية ايلاء الاهتمام لتعزيز الحلول المحلية الدائمة، ولهذا الغرض، أنشئ مشروع للمساعدة القانونية، يهدف الى إرساء آلية للتعاون بين السلطات اللبنانية والمفوضية بشأن التجنس؛ وعلى سبيل المثال عقدت في آذار/مارس ١٩٩٤ حلقة عمل بشأن القضايا المتعلقة بالحماية لغرض تعزيز التوعية بمشاكل اللاجئين والأشخاص العديمي الجنسية في لبنان.

٨٥ - وفي تموز/يوليه ١٩٩٣، تساهمت المفوضية بمبلغ ٠٠٠ ١٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة من صندوقها الخاص بالطوارئ لمساعدة المهجرين نتيجة للأنشطة العسكرية في جنوب البلاد.

زاي - برنامج الأغذية العالمي

٨٦ - بدأ برنامج الأغذية العالمي في توزيع الأغذية في أوائل كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، في إطار التوسع الثالث للمشروع رقم ٥٢٤ المعنون "برنامج التغذية المخصص للأطفال والشبان في المؤسسات، وللجماعات الضعيفة في مراكز رعاية صحة الأم والطفل". ويدوم المشروع ٤ سنوات وتبلغ تكلفته الاجمالية التي يتحملها برنامج الأغذية العالمي ١٣,٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وسيستفيد من المساعدة الغذائية، خلال فترة المشروع، ٠٠٠ ١١٨ طالب من الطلاب الداخليين والخارجيين في قرابة ١٧٠ مؤسسة اجتماعية، و ٠٠٠ ٧٠ أم حامل ومرضع وطفل دون سن الدراسة في ٣٥ مركزا من مراكز رعاية صحة الأم والطفل و ٠٠٠ ١٣ تلميذ من تلاميذ المدارس الابتدائية في مطعمي مدرستين ابتدائيتين. وترمي المساعدة الغذائية المقدمة من برنامج الأغذية العالمي الى العمل على تحسين الوجبات الغذائية للمستفيدين خلال تلقيهم التعليم الأكاديمي و/أو التدريب المهني في المؤسسات الاجتماعية، وزيادة شمول وتواتر ونوعية الاستشارة الطبية التي تحصل عليها الحوامل والمرضعات في مراكز رعاية صحة الأم والطفل قبل الولادة وبعدها، والتخفيف من الجوع في المدى القريب لدى تلاميذ المدارس الابتدائية.

حاء - برنامج الأمم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات

٨٧ - جرى خلال الفترة المستعرضة اتمام وثيقة مشروع قيمته ٤,٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من أجل تنفيذ المرحلة الأولى من البرنامج المتكامل لتنمية منطقة قضائي بعلبك والهرمل (وادي البقاع). وتبلغ مساهمة برنامج الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات في المرحلة الأولى من البرنامج ٣ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة، ومساهمة برنامج الأمم المتحدة الانمائي ١,٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. ويهدف البرنامج الى مؤازرة جهود الحكومة للقضاء على المخدرات. ومن المزمع خلال المرحلة الأولى تقديم المساعدة العاجلة للمزارعين الذين فقدوا دخلهم نتيجة لحملات اجتثاث المخدرات والشروع كذلك في أنشطة تفضي الى التنمية المستدامة للموارد البشرية من خلال التنمية الزراعية وتحسين الصحة والخدمات الاجتماعية والتعليم وتوليد الدخل من مصادر غير الزراعة.

٨٨ - وبالتوافق مع برنامج الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات المتعدد القطاعات، ومدته سنتان، والموقع عليه في آذار/مارس ١٩٩٣، واصل البرنامج مساعدة حكومة لبنان على بناء إطار مؤسسي لمراقبة المخدرات من خلال تقديم المشورة القانونية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، عقد البرنامج بالتعاون مع السلطات اللبنانية دورة تدريبية لعشرين موظفا رسميا عن إنفاذ قوانين المخدرات، ودورة تدريبية لعشرين مديرا في إدارة ومراقبة المخدرات والمؤثرات العقلية، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. واستكمل البرنامج كذلك في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، دراسة للتقييم السريع لتخفيض الطلب في منطقة بيروت. وقدمت للسلطات اللبنانية معدات تقنية تتضمن نظاما ملائما للاتصالات. وتم في نيسان/أبريل ١٩٩٤ الاضطلاع ببعثة استشارية قانونية لتحديد آلية مستدامة لمراقبة ورصد الزراعة غير المشروعة في وادي البقاع.

٨٩ - ويمول البرنامج بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، بوصفها الوكالة المنفذة، مشروعا مدته سنة يهدف الى مسح ورصد زراعة القنب والأفيون من خلال تكنولوجيا الاستشعار عن بعد. وقد تم التوقيع على المشروع في حزيران/يونيه ١٩٩٤ وستبلغ تكلفته ٠٠٠ ٢٣٠ دولار.

طاء - منظمة العمل الدولية

٩٠ - وفي أواخر عام ١٩٩٣ شرعت منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في مشروع عنوانه "إنعاش وتطوير برنامج التدريب المعجل". والغرض من المشروع انعاش وتطوير مركز لتدريب الكبار. وقد وضع برنامج تدريب مستكمل ومعجل لمهن مختلفة وعلى الأخص لفائدة الأشخاص العاطلين عن العمل والمهجرين.

٩١ - صاغت منظمة العمل الدولية، بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مقترح برنامج لعنصر المساعدة التقنية من البرنامج الوطني للتعمير الطارئ. ويهدف البرنامج المقترح إلى تعمير مؤسسات التعليم المهني والتقني.

٩٢ - وهنالك مقترح لمشروع آخر عنوانه "دراسات استقصائية عن قوة العمل والقوى البشرية وتطوير مكاتب العمالة" يرمي إلى المساعدة في وضع قاعدة بيانات سليمة لإنشاء نظام معلومات فعال خاص بسوق العمالة. وقد صيغ هذا المقترح على اعتبار أنه حصيلة عمل البعثة الاستشارية المتعددة الاختصاصات التي أوفدتها منظمة العمل الدولية إلى لبنان في شباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٩٣. وينتظر أن يبدأ المشروع أشغاله عما قريب.

٩٣ - وخلال الفترة المستعرضة، اضطلع مستشارو منظمة العمل الدولية في ميدان العمالة وأنشطة أرباب العمل ومعايير العمل الدولية بعدد من البعثات التقنية إلى لبنان. وكذلك اضطلع بمهام مخصصة بشأن تشريع العمل والتدريب المهني.

٩٤ - وكجزء من الدراسة الاستقصائية الإقليمية، تم خلال الفترة المستعرضة، الشروع في دراسة عن مشاركة المرأة في نقابات العمال اللبنانية واستكملت الدراسة خلال نفس الفترة.

٩٥ - ودعي لبنان للمشاركة في عدد من الحلقات الدراسية الإقليمية بشأن مواضيع مختلفة نظمتها منظمة العمل الدولية بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل العربية والاتحاد الدولي لنقابات العمال العربية.

ياء - منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

٩٦ - يتضمن البرنامج الميداني لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) في لبنان ١٧ مشروعا بتكلفة إجمالية تفوق ٥ ملايين دولار، يتم تمويلها من ثلاثة مصادر رئيسية: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الصندوق الاستئماني وبرنامج التعاون التقني التابعين لمنظمة الأغذية والزراعة.

٩٧ - وهنالك أربعة مشاريع جارية تنفذها منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بميزانية اجمالية قدرها ٠١٠ ٠٠٠ ٢ دولار في مجالات إنعاش وزارة الزراعة وإعادة تنشيطها؛ والقضاء على المحاصيل غير المشروعة؛ وانعاش غراسة الزيتون في جنوب لبنان؛ ومراقبة جودة الأغذية المتأتية من مصادر حيوانية. وبلغ الانفاق السنوي على هذه المشاريع الأربعة ٠٠٠ ٤٨٢ دولار في عام ١٩٩٣ و ٠٠٠ ٩٦٤ دولار في عام ١٩٩٤.

٩٨ - ويجري إنجاز سبعة مشاريع من مشاريع الصناديق الاستئمانية بميزانية إجمالية قدرها ٠٠٠ ٣٢٤ ٢ دولار، منها مشروعان يهدفان إلى إنعاش وزارة الزراعة ودعم إدارة التخطيط بها. وثلاثة مشاريع يشرف عليها مكتب العمليات الغوثية الخاصة التابع لمنظمة الأغذية والزراعة، تقدم الإمدادات الطارئة من معدات صيد الأسماك والمدخلات الزراعية والبيطرية الأساسية إلى جنوب لبنان وغرب البقاع، وتساعد في تعزيز الإرشاد الزراعي. ويمول برنامج الأمم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات مشروعا لاستخدام الاستشعار عن بُعد لتحديد زراعة الخشخاش في وادي البقاع. وقد بلغ الإنفاق السنوي على هذه المشاريع الأربعة في إطار الصندوق الاستئماني ٠٠٠ ١٩٢ دولار في عام ١٩٩٣، ولكنه سيرتفع إلى ٠٠٠ ٤١٥ ٢ دولار في عام ١٩٩٤.

٩٩ - ويجري إنجاز ستة مشاريع لمنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج التعاون التقني بميزانية إجمالية قدرها ٠٠٠ ٩٦١ دولار. وواصلت المنظمة وفي إطار برنامج التعاون التقني حملة التطعيم ضد طاعون الماشية التي شرع فيها من قبل وأنشأت مصنعا لتجهيز البذور وبدأت في تشغيله. وفي إطار مشروع لبرنامج التعاون التقني بلغت تكلفته ٠٠٠ ٢٩٧ دولار، تقدم منظمة الأغذية والزراعة برامج تدريبية لموظفي وزارة الزراعة في كل من مكتبيها المركزي والإقليمي. وضمن مشروع آخر من مشاريع برنامج التعاون التقني بلغت تكلفته ٠٠٠ ١٩٨ دولار تساعد المنظمة الحكومة على إعداد اللوائح ووضع المعايير الخاصة باستخدام مبيدات الحشرات. وفي الإطار العام للتنمية المستدامة والحفاظ على البيئة، تم منذ فترة قريبة إتمام مشروعين للمساعدة التحضيرية بشأن استخدام السماد الطبيعي والاتصالات. وتمت منذ فترة وجيزة الموافقة على مشروع واسع النطاق بشأن استخدام السماد الطبيعي، تبلغ تكلفته ٠٠٠ ٢٤١ دولار.

١٠٠ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ قامت بعثة مركز الاستثمار التابع لمنظمة الأغذية بإعداد مشروع للبنك الدولي عن إنعاش وتحديث الري تبلغ تكلفته ٦٢ مليون دولار. وقد تم تقييم المشروع في نيسان/أبريل ١٩٩٤، وسيشرع فيه عما قريب.

كاف - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

١٠١ - خلال الفترة الذي يشملها التقرير ساهمت منظمة الأمم المتحدة للعلم والتربية والثقافة (اليونسكو) في تعمير لبنان في مجال إعداد البرامج القطاعية أو القطاعية الفرعية، وفي إعداد المشاريع والشروع في تنفيذها وفي تنظيم المساهمات الخارجية للحالات الخاصة.

١٠٢ - وفي مجال تخطيط المدن والتراث الثقافي، واصلت اليونسكو تقديم المساعدة الى السلطات اللبنانية في وضع القواعد والاجراءات من أجل ادارة التراث الأثري في بيروت وفي تنفيذ مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/اليونسكو المعنون "اصلاح المديرية العامة للآثار ودعم إعمار مركز مدينة بيروت". وتم تلقي دعم دولي جديد من ايطاليا وهولندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية. وقدمت اليونسكو من جانبها خبراء استشاريين للمواقع الأثرية/التاريخية. وخلال الأشهر الأخيرة، تم تسجيل نتائج ناجحة باكتشاف بقايا مدينة فينيقية، وهو ما يدل على أهمية وضرورة الاضطلاع بمثل هذا المشروع الواسع النطاق. وتتضمن أنشطة أخرى في اطار المشروع إنشاء لجنة علمية دولية والشروع في حفريات لإنقاذ الآثار وإعداد حملة دولية لجمع الأموال من أجل متحف بيروت الوطني.

١٠٣ - وتقوم اليونسكو كذلك بتنفيذ مشروع نقل المعرفة من خلال المواطنين المغتربين TOKTEN التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي حظي باستجابة مشجعة للغاية. ومن المزمع الاضطلاع بالبعثات الاستشارية الأولى خلال شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

١٠٤ - وقد صاغت اليونسكو بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نهجا برنامجيا ومقترحات مشاريع لإصلاح قطاع التعليم، وتم الاضطلاع ببعثات من أجل إصلاح نظام التعليم العالي ويجري استكمال مشروع للتعاون في هذا القطاع الفرعي.

١٠٥ - وتهتم اليونسكو أيضا بقضية البيئة في لبنان. ويجري التخطيط لبرنامج لتقديم الدعم لعملية صياغة السياسات من أجل التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة في لبنان بهدف تنفيذه في المستقبل القريب. وهو يرمي الى صياغة خطط شاملة لإدارة البيئة والموارد يمكن إدماجها في برامج الإعمار والتنمية القطرية.

لام - منظمة الصحة العالمية

١٠٦ - شاركت منظمة الصحة العالمية في النداء الموحد الذي أصدرته ادارة الشؤون الإنسانية في آب/أغسطس ١٩٩٣ ببرامج يبلغ مجموعها ٠٠٠ ٢٥٠ ١ دولار من دولارات الولايات المتحدة.

١٠٧ - وقدمت منظمة الصحة العالمية خمس مجموعات من الأدوات الصحية لحالات الطوارئ لتغطية الاحتياجات الصحية لـ ٠٠٠ ٥٠ شخص لمدة ثلاثة أشهر؛ وسهلت كذلك شحن خمس مجموعات أخرى قدمتها حكومة ايطاليا.

١٠٨ - ونتيجة للنداء الموحد، تلقت منظمة الصحة العالمية تبرعات من الجهات المانحة التالية: ايطاليا (٠٠٠ ٥٨٤ دولار من دولارات الولايات المتحدة)، لإنشاء مستودع صيدلي مركزي؛ ومنظمة البلدان المصدرة للنفط (٠٠٠ ١٩٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة)، لتوفير المعدات للمستشفيات العامة؛ ومجلس وزراء الصحة العرب (٠٠٠ ٢٧٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة) لإصلاح المرافق الصحية. وقد غطت التبرعات ٧٦ في المائة من تكلفة البرامج المقترحة.

١٠٩ - وتقدم منظمة الصحة العالمية المساعدة الى حكومة لبنان في الأنشطة التالية:

(أ) إنشاء مستودع صيدلي مركزي، وسيتضمن ذلك إعداد خطة عمل بالتعاون مع وزارة الصحة. وستشمل خطة العمل وزع اخصائيين في الصيدلة، وإصلاح المستودع، وتوفير الأدوية والمعدات والتدريب للصيادلة الوطنيين؛

(ب) توفير المعدات للمستشفيات العامة. وينتظر التوصل عما قريب الى ابرام اتفاق بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة البلدان المصدرة للنفط؛

(ج) إصلاح المرافق الصحية. يجري الاضطلاع بأنشطة لترميم المرافق وتركيب المعدات واللوازم الضرورية.

ميم - منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

١١٠ - قدمت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، خلال الفترة المستعرضة وفي اطار مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الجامع، برنامج أولويات الانعاش، خبيرا استشاريا رفيع المستوى لمدة شهرين، لإسداء المشورة الى الحكومة بشأن وضع استراتيجية صناعية. فوضع الخبير الاستشاري المبادئ التوجيهية للاستراتيجية الصناعية؛ وبين الأهداف والأولويات؛ وحدد القضايا والشروط المسبقة وخيارات السياسة العامة اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية على المستويين الكلي والجزئي للقطاع الصناعي.

١١١ - ووضعت اليونيدو كذلك واعتمدت المشاريع التقنية التالية: (أ) طلب مشورة تقدم الى وزارة الصناعة والنفط بشأن استراتيجية للتنمية خاصة بقطاع البناء في ميدان التنمية الصناعية (SI/LES/94/802)؛ (ب) تحديد التكنولوجيات الجديدة لتعزيز قدرة الصناعة اللبنانية على المنافسة (SI/LEB/94/801). ويجري تنفيذ كلا المشروعين خلال عام ١٩٩٤.

١١٢ - وفي آب/أغسطس ١٩٩٣، ناقشت بعثة لبنانية رفيعة المستوى، خلال قيامها بزيارة رسمية الى مقر منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، المشاريع ذات الأولوية التالية: إنشاء مركز للمعلومات الصناعية؛ إصلاح المعهد الصناعي؛ وإنشاء مناطق صناعية.

نون - البنك الدولي

١١٣ - تمت خلال الفترة المستعرضة الموافقة على قرض من البنك الدولي قدره ١٧٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لفائدة مشروع التعمير والإنعاش الطارئين ودفع مبلغ اجمالي قدره ٢٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. ويشكل هذا المشروع جزءا من البرنامج الوطني للتعمير الطارئ الأوسع نطاقا، الذي يستهدف انفاق مبالغ قدرها ٢,٣ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة موزعة على الفترة ١٩٩٣ ١٩٩٦، من أجل تعمير الهياكل الأساسية المادية والاجتماعية وما يتصل بذلك من مساعدة تقنية. ويمول قرض البنك عمليات التعمير الطارئ ذات الأولوية العالية في قطاعات الكهرباء والمياه ومياه الفضلات والنفايات الصلبة والتعليم، فضلا عن تقديم ائتمان للإسكان والمساعدة التقنية.

١١٤ - وفي ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤، وافق مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي على منح قرضين للبنان: قرض قدره ٥٧,٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لدعم مشروع للري والانعاش والتحديث، وقرض قدره ١٩,٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لدعم مشروع للنهوض بالدخل والادارة الضريبية.

١١٥ - وخلال الفترة المستعرضة، بدأ البنك كذلك في إعداد عدد من المشاريع الاضافية الممكنة.

١١٦ - ويستعد البنك لمساعدة حكومة لبنان في تعبئة موارد خارجية اضافية لبرنامجها للإعمار عن طريق دعوة مجموعة من الخبراء الاستشاريين للاجتماع كمتابعة لاجتماع الجهات المانحة الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١؛ ومن المقرر مبدئيا عقد الاجتماع في أواخر عام ١٩٩٤.

سين - صندوق النقد الدولي

١١٧ - كانت المساعدة التقنية والأنشطة التي قام بها صندوق النقد الدولي خلال الفترة المستعرضة على النحو التالي:

	التاريخ	الادارة المختصة في صندوق النقد الدولي	النشاط/الغرض
١ -	٦ - ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣	ادارة الاحصاءات	تجميع الاحصاءات المالية الخاصة بالحكومة
٢ -	٩ - ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣	ادارة الشؤون الضريبية	مراقبة الإنفاق
٣ -	٥ - ١٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣	ادارة الشؤون النقدية والعملات الأجنبية	عمليات المحاسبة في المصرف المركزي
٤ -	٢ - ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣	ادارة الاحصاءات	بعثة متعددة المواضيع بشأن جمع البيانات
٥ -	٢٤ كانون الثاني/يناير - ٤ شباط/فبراير ١٩٩٣	ادارة الشؤون النقدية والعملات الأجنبية	الأدوات النقدية ومراقبة النقد
٦ -	٢٤ كانون الثاني/يناير - ٤ شباط/فبراير ١٩٩٣	ادارة الاحصاءات	احصاءات ميزان المدفوعات
٧ -	١٢ - ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٤	ادارة الشؤون الضريبية	الضرائب على البضائع والخدمات
٨ -	٢٢ - ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤	ادارة الشؤون الضريبية	تعزيز الايرادات والادارة الضريبية
٩ -	٢٧ نيسان/أبريل - ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٤	ادارة الشرق الأوسط	مشاورات بمقتضى المادة الرابعة

ثالثا - النتائج

١١٨ - أظهر الاقتصاد، خلال الفترة التي يشملها التقرير، علامات تحسن مشجعة في اطار برنامج التكيف الهيكلي والاقتصادي الكلي الذي تتابعه الحكومة. وقد حرك ذلك البرنامج عددا من المبادرات أدت الى تحسين الوضع الاقتصادي الذي يبدو حاليا وأنه قد حقق تماسكه. وقد نجحت الحكومة أيضا في اجتذاب القطاع الخاص واللبنانيين المغتربين للمشاركة في جهد الإعمار الوطني. وبالاضافة الى ذلك، فإن مركز المالية العامة مشجع بنفس الدرجة، بينما ساعدت إعادة تثبيت سلطة الدولة في جميع مناطق البلاد باستثناء الجنوب على زيادة ثقة الجهات المانحة.

١١٩ - والأمين العام مصمم على أن تواصل منظومة الأمم المتحدة القيام بدور في دعم الأهداف والبرامج الوطنية للإعمار والتنمية المستدامة. على أنه نظرا لكون الوضع العام في لبنان قد أظهر تحسنا كبيرا، فإن استمرار برنامج المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة لتعمير لبنان وتنميته في شكله الحالي لم يعد ضروريا. وبالتالي، يوصي الأمين العام باختتامه في نهاية عام ١٩٩٤ وبإناطة الوظائف المتبقية بالمنسق المقيم.

- - - - -